

التخليط العقلي والعقدي وأثره في الحكم على مرويات الراوي

*Mental and doctrinal confusion
and its effect on judging the Hadith-tellers' accounts*

Asst. Lect. Ruqaya Hussein Faisal Al-Khaqani

م.م. رقيه حسين فيصل الخاقاني

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

كلية الفقه / جامعة الكوفة

ruqayahh.alkhaykane@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٣ / ٨

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ٠٢ / ١٠

ملخص

يتناول هذا البحث مفهوم التخليط في علم الحديث دراسة لغوية واصطلاحية، مع بيان تطوره الدلالي في كتب اللغة وكتب الرجال، وأثره المباشر في تقييم الرواة والحكم على الروايات بالقبول أو الرد، وقد انطلق البحث من تتبع الأصل اللغوي لمادة (خلط) وما تدور عليه من معاني المزج والاضطراب وفساد التمييز، ثم انتقل إلى بيان الاصطلاح الحديثي للتخليط عند المحدثين من أهل الحديث والإمامية، مع إبراز الفروق المنهجية في تحديد مفهومه وآثاره النقدية. ركز البحث على أهمية دراسة التخليط بوصفه من العلوم الدقيقة المرتبطة بشرط الضبط، وأوضح ضرورة التمييز بين روايات الراوي قبل الاختلاط وبعده، لما لذلك من أثر عملي في تصنيف الحديث ومرتبته. وتناول البحث بعد ذلك أسباب التخليط، مثل تقدم السن، والصدمات النفسية، والأمراض العضوية والعقلية، والاضطراب العقدي، مع التمثيل بأقوال العلماء وأحوال الرواة الذين وصفوا بالتخليط، وانتهى البحث إلى أن التخليط ظاهرة مركبة تمس الراوي أو المروي أو المضمون العقدي، وتستلزم معالجة دقيقة تحفظ النص الحديثي من الخلل والانحراف، لأن إطلاق وصف (مخلط) في كتب الرجال لا يحمل دائماً معنى واحداً، بل يفهم بحسب السياق والقرائن، فقد يُراد به فساد العقيدة، أو اضطراب الرواية، أو تخليط الكتب أو الأسانيد، مما يستلزم الحذر المنهجي عند الاستدلال به.

الكلمات المفتاحية: الخلط العقلي والعقدي، الراوي، التخليط، مرويات، المخلطون، الثقات.

آذار ٢٠٢٦م / شوال ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23276>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي



Submission date: 10/02/2026

Acceptance date: 08/03/2026

Publication date: 30/03/2026

Abstract

This research examines the concept of confusion in the science of Hadith, both linguistically and terminologically. It explores its semantic development in dictionaries of language and biographical dictionaries, and its direct impact on evaluating narrators and judging the acceptability or rejection of narrations. The research begins by tracing the linguistic origin of the root word (khalṭ) and its associated meanings of mixing, confusion, and impaired discernment. It then moves to explaining the Hadith terminology of confusion among scholars of the Ahl al-Hadith and the Imamiyyah schools, highlighting the methodological differences in defining its concept and its critical implications.

The research emphasizes the importance of studying confusion as a precise science linked to the condition of accuracy. It clarifies the necessity of distinguishing between a narrator's narrations before and after confusion, given its practical impact on classifying and grading Hadith. The research then addressed the causes of confusion, such as advanced age, psychological trauma, physical and mental illnesses, and doctrinal instability. It illustrated this with the statements of scholars and the circumstances of narrators described as confused. The research concluded that confusion is a complex phenomenon affecting the narrator, the narrated material, or the doctrinal content. It necessitates careful handling to safeguard the hadith text from error and distortion, because the term "confused" in biographical dictionaries does not always carry a single meaning. Rather, it is understood according to the context and supporting evidence. It may refer to a corruption of belief, a narration being unreliable, or a confusion of books or chains of transmission. This requires methodological caution when using it as evidence.

Keywords: Mental confusion, narrator, confusion, narrations, confused narrators, trustworthy narrators.

العدد: ٥٤
المجلد: ٣
السنه: ٢٠١٤
٢٠١٤٤٧/٢٠٢٦

م.م. رقيه حسين فيصل

مقدمة

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي جاء بهذا الدين الحكيم، المحفوظ من كل تغيير وتبديل، بحفظ رب العالمين إلى يوم الدين، وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن سلك سبيلهم وتمسك بحبلهم المتين، وبعد:

فإن معرفة اختلاط رواة الحديث أحد العناصر المهمة في الحكم على الروايات، وقد دار خلاف بين العلماء، حول رواية المختلط وحكمها ومتى تقبل ومتى لا تقبل؟ وما الموقف من مرويات المختلطين؟ وغير ذلك من أوجه الاختلاف الجديدة التي يكتسب حصرها والوقوف على حقيقتها والمقارنة بينها أهمية كبيرة؛ إذ تصحح أحاديث مختلطين وتضعف أحاديث آخرين إضافة إلى ما وضعه العلماء من قواعد في الحكم على رواية المختلط مما يساعد في بلورة الموقف من رواية المختلط بشكل تفصيلي وبصورة نهائية فضلاً عن ضرورة تمحيص القول باختلاط بعض الرواة وهم ليسوا كذلك كل هذا يجعل البحث في الاختلاط أمراً في غاية الأهمية.

مشكلة البحث:

يحاول البحث دراسة مشكلة اختلاط الرواة عند علماء الرجال وهل هو قرح مطلق في الراوي أو لا؟ والخلاف الذي وقع بين العلماء حول رواية المختلط وحكمها ومتى تُقبل ومتى لا تُرد والكشف عن حقيقتها من خلال النظر في مرويات المختلطين وهل هناك علاقة بين فساد عقيدة الراوي وبين التخليط؟

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التخليط لغة واصطلاحاً، وتتبع التطور الدلالي لها عند علماء الرجال، والكشف عن موقع التخليط في مناهج نقد الرواة عند أهل الحديث والإمامية، وتوضيح أثر التخليط في شرط الضبط وعدالة الراوي والحكم على

الحديث، وإبراز أهمية التمييز بين روايات الراوي ما قبل الاختلاط وما بعده، وتحديد الأسباب الرئيسة المؤدية الى التخليط.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج فناً دقيقاً من علوم الحديث لما له من أثر مباشر في حفظ السنة النبوية وتمييز الصحيح من السقيم إذ تتجلى هذه الأهمية في حماية النص الحديثي من الاضطراب الناتج عن تغيير حال الراوي، والإسهام في ترشيد الحكم على الرواة وعدم التسرع في إسقاطهم أو توثيقهم، وبيان العلاقة بين التخليط وشرط الضبط في الحديث الصحيح عن طريق تقديم رؤية منهجية تساعد الباحثين في علم الرجال على التعامل مع الرواة المختلط.

المبحث التمهيدي

المطلب الأول: مفهوم التخليط لغة واصطلاحاً.

التخليط: الاختلاط في اللغة: هو المزج والمداخلة قال: (خلط الشيء بالشيء يخلطه خلطاً، وخلطه فاختلط: مزجه... وخلط القوم خلطاً، داخلهم... ورجل مخلط، مزيل، يخلط الأمور و) (ابن سيده، ١٤٤/٥، مادة خلط).

والأصل الثلاثي لكلمة الاختلاط هو الخلط وبالعودة لهذه المادة في معاجم اللغة العربية نجد معاني كثيرة لهذه الكلمة ومشتقاتها، تدور في عمومها حول عدم التمييز بين الأشياء، الفصل بينها أو تمديدها، وقد جاء في لسان العرب: «اختلط فلان، أي فسد عقله، ورجل خلط بين الخلطة: أحقق مخطط العقل، ويقال "خولط الرجل فهو مخالط واختلط عقله، فهو مختلط إذا تغير عقله» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ١٧٣/٤، مادة خلط).

وكذلك جاء في قاموس المحيط (الفيروز آبادي، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥ م، ٣٧١/٢، فصل الخاء باب الطاء) وفي تاج العروس (الزبيدي، ١٩٨٠، ١٩٨/١٩-٢٦٧، فصل الخاء مع الطاء)، والذي يخلط أي يفسد عقله، يصبح غير قادر على التمييز بين الأشياء أو ضبط حركاته وأقواله وأفعاله، بحسب درجة اختلاطه. والتخليط هو: الإفساد (عبد الرحمن بين ابراهيم الخميسي، ٦٨).

وقال الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) في معنى خلط: «اختلط الشيء بالشيء وخلطته خلطاً، والخلط: اسم محل نوع من الأخلاط كالدواء ونحوه. والخليط أيضاً من السمن فيه لحم وشحم والخليط تبين وقت مختلطان، والخليطي: تخليط الأمر، إنه لفي خليط من أمره، والخلاط: مخالطة الذئب بالغنم، وخليط الرجل: مخالطة، وخليط: القوم الذين أمرهم واحد والخلاط: مخالطة الفحل الناقة أيضاً، إذا خالط ثيله حياها، وخولط في عقله خلطاً فهو خلط، وخلط مختلط بالناس متحجب، وامرأة بالهاء» (الفراهيدي، ١٤٠٩هـ، ٢١٨/٤-٢٢٠).

وكذلك قال الفيومي (ت: ٧٧٠هـ): (اخلطت الشيء بغيره خلطاً من باب ضرب ضمته إليه فاختلط هو وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات، وقد لا يمكن تخليط المائعات فيكون مزجاً.. وقد توسع فيه حتى قيل: رجل خليط إذا اختلط بالناس كثيراً، والجمع الخلطاء) (الفيومي، ٩٤، مادة خ ل ط)، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (سورة ص، الآية: ٢٤).

وقد عرفه الطريحي (ت: ١٠٨٥هـ): «هو الذي يحب علياً ولا يبرأ منه عدوه ومن هذا قول بعضهم: إن صاحبي كان مخلطاً، كأن يقول طوراً بالجبر وطوراً بالقدر» (الطريحي، ١٣٨٦ هـ، ١ / ٦٨٢)، فقد أشار الشيخ الطريحي في سياق شرحه لمفهوم "المخلط" بأن التخليط يمكن أن يكون في الموقف العقائدي من خلال الجمع بين محبة الإمام علي (عليه السلام) وعدم البراءة من أعدائه فهذا يعد تذبذباً في الموقف العقائدي.

يتّضح من خلال استقراء مجموع كلمات علماء اللغة أن التخليط في أصله اللغوي يدل على المزج والمداخلة التي تفضي إلى اضطراب الأشياء وفساد نظامها، بحيث يختفي التمييز بين أجزائها أو حدودها. فهو في جوهره حالة من الخلط تفقد الشيء صفاءه وتوازنه، سواء في المادة أو في المعنى.

وقد توسّع اللغويون في استعماله فصار يُستعمل في العقل والفكر والسلوك فيقال: اختلط عقله إذا فسد تمييزه واضطرب إدراكه، كما يُقال رجل مخلّط لمن جمع بين المتناقضات في القول أو الموقف.

ومن خلال استقراء النصوص المعجمية يتبيّن أن التخليط يجمع بين معنيين رئيسين: المزج الحسيّ المؤدي إلى عدم الفصل بين الأشياء، والاضطراب المعنويّ الذي يعبر عن الفساد في الرأي أو العقيدة أو السلوك، وهو ما جعل الكلمة ترمز في الاستعمالات اللاحقة إلى الاضطراب الفكري أو العقائدي الناشئ عن الجمع بين المتقابلات دون ضابط أو تمييز.

التخليط في الاصطلاح: عرف المحدثون التخليط بتعريفات عدة منها:

أولاً: تعريف التخليط عند أهل الحديث:

عرفه كالخطيب البغدادي (ت: ٧٩٥هـ): «هو آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك وتصيب الإنسان في آخر العمر» (ظ: زين الدين البغدادي، ١٤٠٧-١٨٨٧م، ١/١٠٣). وقال السخاوي (ت: ٩٠٢هـ): «وهو فساد العقل وعد انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال» (ظ: السخاوي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٤/٣٦٦١، عتر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ١٣٣).

يتضح من خلال تعريفي الخطيب البغدادي والسخاوي أنّ التخليط آفة عقلية تُفسد الإدراك وتُحدث اضطراباً في الأقوال والأفعال، وقد تنشأ من الخرف أو المرض أو الصدمات النفسية. ويُستفاد من ذلك أن التخليط ليس خطأً عارضاً، بل خلل مستمر يؤثر في ضبط الراوي وعدالته. كما تُبرز هذه التعريفات دقة منهج المحدثين في مراعاة الجوانب النفسية والعقلية عند تقييم الرواة، مما يعكس عمق نظرتهم النقدية في دراسة شخصية الراوي.

ثانياً: تعريف التخليط عند الإمامية:

يظهر من تتبع عبارات المتأخرين أن المقصود بالمخلط هو للراوي الذي طرأ عليه فساد أو اضطراب بعد استقامة سابقة، سواء كان ذلك بسبب خلل في العقل والضبط، أم بسبب فسق أو بدعة أو انحراف عقدي عند الراوي.

فقد عرفه الشهيد الثاني (ت: ٩١١-٩٦٥هـ): «(من خلط بعد استقامته بخرق-بضم الخاء فسكون الراء-وهو الحمق وضعف العقل وفسق، كالواقفة بعد استقامتهم في زمن الكاظم (عليه السلام) والفظحية كذلك، في زمن الصادق (عليه السلام) وكمحمد بن عبد الله أبي المفضل، ومحمد بن علي السلمغاني، وأشباههم. وغيرهما من القوادح يقبل ما روي عنه قبل الاختلاط لاجتماع الشرائط، وارتفاع الموانع» (الشهيد الثاني، ٢١٠-٢١١).

و عرفه الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي والد البهائي (ت: ٩٨٤هـ) إذ قال في التخليط: «من خلط لذهاب بصر أو لخرف، أو فسق، أو بدعة، أو كفر بغلو ونحوه، قبل ما حدث به قبل ذلك» (العالمي، ١٩١).

وبذلك يتبين أن التخليط عندهم وصف طارئ على الراوي بعد استقامة، وأن أثره يختلف باختلاف زمن الرواية، فيقبل ما كان قبل الاختلاط ويتوقف ما كان بعد اختلاط للراوي.

وقال الكرباسي (ت: ١١٧٥هـ) في تعريفه: «والمراد بالتخليط ما يكون جامعاً بين الحق والباطل مثل روايتهم أن معرفة الإمام تكفي من الصوم والصلاة، وجه التخليط أنه خلط بين التشيع من أن معرفة الإمام من الأركان، وبين مذهب الباطنية بجواز ترك الصوم والصلاة على بعض الوجوه، ومن ذلك روايتهم بما يختص به الشيعة مع ما اختص به غيرهم من الآراء الفاسدة، ومن ذلك ما روي في ترجمة سفيان الثوري وسالم بن أبي حفصة. ومما ذكرنا يعلم أن المناكير أعم من التخليط والغلو» (الكرباسي، ١٣٨٢هـ، ٣٩٨).

يتضح من خلال تتبع التعريفات الاعلام أن مصطلح التخليط شهد تطوراً دلاليًا عبر العصور، فبينما ركز الشهيد الثاني على البعد العقلي والسلوكي في الخلط بعد الاستقامة، توسّع والد البهائي الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي ليشمل أسباباً جسدية أو فكرية أو عقدية كذهاب البصر أو الغلو (هو المبالغة في الشيء، ومجازة الحد به، والخروج عن حد الاعتدال فيه.. سواء كان ذلك في الدين، أو غيره (الخطيب، ١٠١٦/٣)، ثم جاء الكرباسي ليقدم قراءة تحليلية منهجية تجعل التخليط ظاهرة فكرية تتجاوز للراوي إلى المضمون والرؤية العقدية، وبذلك تحوّل المفهوم من وصفٍ لحالة للراوي إلى معيارٍ لتمييز النصوص والروايات المختلطة بين الحق والباطل.

وكان للمحقق التستري (ت: ١٤١٥هـ) قول آخر: «وبالجملة التخليط المطلق في للراوي ينصرف الى روايته المناكير» (التستري، ٤٧٨ / ١٢).

وكذلك قول السيد الأعرجي (ت: ٢٢٧هـ): «التخليط أشد من الاضطراب، فإن قيل: هو مخطط، فالمراد أن له مذاهب غير مستقيمة وأقوالاً منكراً» (الأعرجي، ١٤١٥هـ، ٢٥١/١-٢٥٢)، وظاهر في القدر، لظهوره في فساد العقيدة (الأعرجي، ١٤١٥هـ، ١/١٦٤).

ويعدُّ التخليط من الألفاظ المستعملة في القدر والذم في الجملة وإن لم يجعله الوحيد البهبهاني (رحمه الله) في تعليقه من أسباب الذم والقدر (ملكيان، ٣٣٧)، ولكن مع ذلك فإن مفهوم التخليط والاختلاط ليس مفهوماً معيناً لذلك قال بعضهم: التخليط في كل موضع يحمل على معنى (الكرباسي، ١٣٨٢هـ، ١٣٤)، فهم فسروا التخليط ببعض لوازمه وأسبابه كالحق وضعف العقل والفسق والبدعة والكفر (الإسترابادي، ٢٠٢٠، ١٢٨).

والتخليط: هو قدر في كتاب للراوي، ولا يمكن الاعتماد عليه أو الاخذ بما ورد فيه من روايات أو الاحتجاج بها.

يتفق علماء الحديث في اصطلاحهم على هذه الكلمة، على الجانب الذي يتعلق بفساد عقل المحدث، وضبطه وعدّه اختلاطاً ولكنهم يختلفون فيما بينهم من حيث قصر الاختلاط على هذا الجانب، أو الحاق من يختل ضبطه لعراض من العوارض التي لا تمس الإدراك العقلي، مما يحسن ممن يروي ويضبطه من كتابه فيضيع الكتاب أو يحترق أو يسافر بلداً ولا يأخذ كتاب معه أو يصاب للراوي بالعمى أو نحو ذلك.

إذن التخليط اصطلاحاً: هو من التباس الحق بالباطل أو عدم قدرة الراوي على تمييز مروياته مثلاً نتيجة الظرف الذي تعرض له وهذا معناه أن للراوي فترة من فترات حياته كان مستقيماً ولديه روايات ثم أصبح مخططاً أي توجد فترة قبل التخليط وبعده. يتضح من مجموع أقوال علماء الرجال أن الخلط العقلي الذي يفسد الحفظ يعد قادحاً في الرواية، بينما الخلط العقدي إذا لم يقدر في الوثيقة يجعل الخبر في حكم الموثق (ظ: ملكيان، ٣٣٩).

وتجدر الإشارة بنا إلى أهمية الوقوف على معرفة أولئك الرواة الذين أصيبوا بالتخليط وتمييز حديثهم المقبول منه والمردود؛ لأن هذا الفن يعدُّ من علوم الحديث فناً عزيزاً ومهماً وله مكانته وأهميته (ظ: عتر، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ١٣٣).

المطلب الثاني: أهمية دراسة التخليط في الحديث.

يكتسب موضوع التخليط مكانة مركزية في علوم الرجال وعلوم الحديث، نظراً لما له من أثر مباشر على تقييم الروايات وضبط مراتبها بين القبول والردّ، أولى العلماء عناية بالغة الأهمية ببيان المستوى العلمي للراوي، وعدّوا الكشف عن حاله الذهني والمعرفي أحد أسس التقييم الرجالي، ويأتي ضمن هذا الإطار تتبع الظروف الطارئة التي تعرّض لها للراوي وأثرت على ملكته في الحفظ والتمييز، إذ قد يفقد للراوي بعد أن كان متقناً ضابطاً - قدرته على تمييز مروياته، فيختلط الأمر عليه وتختل روايته (ملكيان، ٣٣٧-٣٣٨). ومع أن الاختلاط قد يطرأ على كثير من الناس، إلا أن إطلاق هذا المصطلح في بيئة المحدثين ينصرف غالباً إلى فئة محدودة من الرواة الذين اشتهروا بضعف الحفظ وفساد المرويات، خصوصاً إذا كانوا في الأصل من العدول الثقات المحتج بهم (ظ: زين الدين البغدادي، ١٤٠٧-١٨٨٧ م، ١/١٠١)، لذا سنتناول هنا تفصيل لأهميته ومبررات دراسة التخليط:

أولاً: التخليط وعلاقته بالحكم على عدالة الراوي.

إن الحكم على الراوي، سواء بالقبول أو الرفض، لا يتوقف فقط على عدالته وضبطه، بل يتوجب النظر إلى ما طرأ عليه من عوامل طارئة أثرت على ملكاته الحفظية والمعرفية. ومن هذه العوامل: تغيير الحالة الذهنية أو الصحية للراوي، أو فقدان الكتاب، أو ضعف البصر، أو التقدم في السن، أو وقوعه في خلط بين الروايات بعد أن كان ثقة وضابطاً.

لذا كان من المهم أن يراجع الباحث في هذا الشأن الظروف الطارئة وأوقات الاستقامة والاستيداع للراوي، ليعرف ما قبل الاختلاط وما بعده لأن ما بعد الاختلاط قد لا يكون على نفس المستوى من الاحتجاج (ظ: العلائي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ١-٧٤). وقد وقع خلاف بين العلماء حول مسألة ما إذا كان التخليط ينافي العدالة: فالبعض منهم كالشيخ المازندراني يقول: (وأما قولهم: مختلط ومخلط: فهذا ليس طعنا في نفس الرجل كما عرفته وستعرفه) (المازندراني، ١٤١٦ هـ، ١/١٢٠)، فلم يرَ في وصف الراوي بالمخلط طعناً في ذاته فيكون تخليط للراوي غير منافي للعدالة دون أي تميز بين خلط وآخر، بينما فزق رجاليين آخرون وميزوا بين خلط وآخر- مثل الشيخ مهدي الشيرازي الذي قال: (بأن للراوي المتصف بالحالتين عمل بما علم رواية حال الاستقامة أو ظن ويترك بما علم روايته حال الخلط أو ظن ولم يظن بصدورها من المعصوم من القرائن وإن ظن بصدورها منه (عليه السلام) في تلك الحالة أو في حالة الشك فكالأول هذا إن كان الخلط بالكفر مثل الغلو، وإن كان بغيره ففي بعض الصور يصير الخبر به موثقاً فلا يتفاوت الحال بالنسبة إلى من يرى حجيته) (الشيرازي، ١٤٢٤ هـ، ٨١)، فهنا فرق الشيخ بين الروايات التي صدرت في حال الاستقامة، فتقبل، وتلك التي صدرت في حال التخليط، فترد، إلا إذا كان الخلط في باب الغلو فيعامل الخبر حينئذ معاملة الموثق. (الخاقاني، ١٤٠٤ هـ، ٣١٤)، فهنا يجب التمييز بين التخليط الموجب لضعف الراوي والتخليط الذي لا ينافي العدالة بالمعنى الأعم إذ إن مجرد وقوع الراوي في خلط بين الأخبار أو في الموقف العقدي المتعلق بالمحبة والبراءة لا يقتضي بالضرورة سقوط عدالته.

ولأجل هذه الأهمية حرص علماء الرجال على رصد ظاهرة التخليط و الوقوف على أولئك الرواة المختلطين وتمييز المقبول من المردود من رواياتهم.

ثانياً: مقومات الحديث الصحيح والضبط العلمي.

أحد شروط الحديث الصحيح عند أهل الحديث هو أن يكون الراوي ضابطاً، أي متحفظاً، قليل الوهم، سليم الذهن، سليم الاعتقاد، وغير متغير بحيث يتشابه عليه الإسناد أو المتن، فإذا طرأ على الراوي ما يُغيّر ضبطه - كالتخليط - فإن ذلك يُعدّ علة قاذحة إسقاطاً، لأنه يخرج الحديث من شرط " الضبط " ولهذا فإن دراسة التخليط مرتبطة مباشرة بفهم معنى الضبط عند المحدثين، ومعرفة من أين يبدأ تراجع الراوي وكيف يُحتجّ به أو لا (ظ: العلائي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ١-٧٠).

فقد عرف أهل الحديث مصطلح الحديث الصحيح: (هو الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً) (ابن الصلاح، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ١٥). ومن الواضح أن أحد شروط الحديث الصحيح - كما عرفه أهل الحديث هو الضبط، أي أن يكون للراوي ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد (السخاوي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١/٦٧).

وقد فسر السخاوي معنى الضابط: (بأنه "حازم الفؤاد-بضم الفاء ثمّ واو مهموزة ثمّ مهملة-أي: القلب، فلا يكون مغفلاً غير يقظ، لئلا يروي من كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر أو من حفظه المختل فيخطئ إذ الضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب) (السخاوي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١/٢٨)، ويُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين، فإذا كثرت مخالفته وندرت موافقته اختل ضبطه ولم يُحتج بحديثه (ابن الاثير، ١/٧٢).

ومن ثمّ، فإن إصابة الراوي بالتخليط تمثل علة قاذحة تُسقط حديثه عن مرتبة الصحيح لانتهاء شرط الضبط، وقد ينحدر حكمه إلى الضعف، إلا إذا كان لحديثه تابع أو شاهد فيرتقي حينئذ إلى الحسن لغيره لا لذاته، وقد قال ابن حجر: (ومتي تبع المخلط الذي لم يميز صار حديثه حسناً لا لذاته بل وضعه بذلك باعتبار المجموع) (ابن حجر العسقلاني، ١٤٢٢هـ، ١/١٣٠).

أما في المنهج الإمامي، فقد عُرّف الحديث الصحيح بأنه ((ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات وإن اعتراه شذوذ أو علة)) (الشهيد الثاني، ٧٧).

ويتضح من خلال هذا التعريف تدخل العدالة – وهي "الوثاقة في نقل الحديث" – ضمن هذا التعريف، وهذا ما ذهب إليه الشيخ الطوسي، كمصطلح خاص أفاده من واقع تعامل العلماء في قبولهم الروايات أو رفضها، وتصديقهم الرواة أو تكذيبهم، فقال: ((فأما من كان مخطئاً في بعض الأفعال أو فاسقاً بأفعال الجوارح، وكان ثقة في روايته، متحرراً فيها، فإن ذلك لا يوجب رد خبره، ويجوز العمل به، لأن العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه)) (الفضلي، ١٦٤١هـ، ١١٠)، فالشيخ الطوسي هنا يرى أن الفسق العملي لا يمنع من قبول رواية الراوي إذا كان متحرراً فيها، لأن العدالة المطلوبة في باب الرواية متحققة فيه. لكن إذا أصيب الراوي بخلل في عقله، فإن ذلك يُفقد الضبط، والذي هو جزء من العدالة (ظ: الفضلي، ١٦٤١هـ، ١٠٧)، فيؤدي هذا إلى خروج حديث للراوي المخلط عن مرتبة الحديث الصحيح.

ثالثاً: تمييز ما قبل الاختلاط وما بعده.

من أهم فوائد هذا الفن والغاية من دراسته ((قنّ معرفة من اختلط من الثقات)) (السخاوي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٤/٣٦٥)، أي أن يميّز الباحث بين روايات الراوي الثقة إبان استقامته وبين ما وقع فيه من اختلاط، فيقبل ما روي قبل وقوع الخلل، ويُرجّح أو يردّ ما بعده أو ما شكّ في توقيته.

وقد جاء في تعريف ابن الصلاح: ((هذا فن عزيز مهم، لم أعلم أحداً أفرد به بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جدّاً، وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك، والحكم فيهم: أن يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره)) (ابن الصلاح، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٦٦٠).

– وقال النووي كذلك: ((يقبل ما روي عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل ما بعده أو شك فيه)) (ماهر ياسين الفحل، ١٤٣١هـ، ٢/ ٧٤)، ولذلك فإن معرفة زمن الاختلاط وتقسيم الرواية على وفق ذلك يعدُّ من الأمور الجوهرية في دراسة الحديث. وأما عند الإمامية فقد فقال في حكم رواية المخلط: ((يقبل ما روي عنه قبل الاختلاط، لاجتماع الشرائط، وارتفاع الموانع. ويرد: ما روي عنه بعده، وما شك فيه هل وقع قبله أو بعده، للشك في الشرط، وهو العدالة عند الشك في التقدم و التأخر. وإنما يعلم ذلك: بالتاريخ، أو بقول الراوي عنه: حدثني قبل اختلاطه، ونحو ذلك. ومع الإطلاع وعدم التاريخ، يقع الشك، فيردُّ الحديث)) (الشهيد الثاني، ١٤٠٨هـ، ٢١١)

رابعاً: التأثير العملي على قبول الأحاديث وتوثيق الرواة.

إذا أصاب الراوي «تخليط» في عقله أو حفظه، فإن ذلك يُفقد عنصر الضبط، فيُحدث تراجعاً في مرتبة الرواية، فقد تظل مقبولة إن كان ما يُروى عن الراوي قد سُمِع منه قبل الاختلاط، أو تُضعف أو تُردّ إذا بعده أو ما قرب منه، لذلك تهتم علوم الحديث ببيان وقت تخلُّط الراوي، وما صحَّ منه، وما لا يُحتجُّ به، كما اهتَم العلماء برصد "الرواة المخلطين" وتمييز مروياتهم بوضوح، ومن هنا يتبين أن دراسة التخليط ليست مجرد أمر نظري بل لها تأثير عملي مباشر على تصنيف الأحاديث، وهل تُعدُّ صحيحة، أو حسنة، أو لم تُحتجَّ بها (ظ: العلائي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ١-٧٤).

وتكمن الفائدة العملية من هذا الفن في تمييز المقبول من مرويات هؤلاء الثقات المخلطين عن غير المقبول، ولذلك لم يتعرض العلماء للضعفاء منهم؛ لأنهم في الأصل غير محتج بهم (ظ: السخاوي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٤/ ٣٦٦، السيوطي، ٢/ ٨٩٥).

اذ يتضح لنا من خلال تعريف الخاقاني للاختلاط هو: (مرض في العقل أو الحافظة يطرأ على الراوي فيتغير حفظه ويكثر غلظه، فيصبح الراوي الذي كان ثقة لا يخطئ ولا ينسى، ولا يهتم وحديثه معدود في الصحاح والحسان يصبح يهم ويخطئ ويقبل الأسانيد والامتون، ويزيد وينقص وترد روايته) (الواقاني، ١٤٠٤هـ، ٣١٤)

فإن هذا يعني أن الراوي الثقة كان في فترة من فترات حياته مستقيماً ولديه روايات ثم أصبح مخلطاً وزُدت روايته بسبب الشك في شرط الضبط أو تغير في رتبة حديثه من قسم الحديث الصحيح أو الحسن إلى غير قسم من أقسام الحديث حسب نوع الاختلاط الذي يصاب به الراوي.

خامساً: إسهامها في حماية النصّ من الانحراف.

بما أن الراوي هو الحلقة بين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو المعصوم وبين الأمة، فإن فقدان الضبط أو وقوع الخلط عنده يعني إمكانية تزحُّج السند أو المتن، مما يفتح باب الخطأ أو الاضطراب في الحكم على الحديث. لذا فإن هذا الفن - فن معرفة من اختلط من الثقات - يُعد من "علوم الحديث" المهمة التي تسهم في حفظ السنة النبوية ونقلها بنقل موثوق (ظ: ابن الصلاح، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٤٨٣؛ الخطيب البغدادي، ١٢٥-١٢٦؛ الذهبي، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م، ١/٥-٦).

ومن خلال ما سبق، يتّضح أن دراسة التخليط في علم الحديث أمر جوهري لأسباب:

- ١- تمكن الباحث من ضبط أحوال الرواة وتحديد مواقع الخلل الزمني لديهم.
- ٢- تُساعد في تحديد قبول الحديث أو رفضه وفقاً لزمان التخليط.
- ٣- تحفظ مراعاة الضبط والعدالة في سلسلة السند، مما يرفع مستوى التوثيق أو يبيّن مواضع الابتعاد عنه.
- ٤- تساهم في حماية النقل من الأخطاء أو الشوائب التي تنشأ عن تغير حال الراوي بعد استقامته.

المبحث الأول: أسباب التخليط وأقسامه.

المطلب الأول: الأسباب التي أدت إلى التخليط.

نلاحظ أن السبب في اختلاط الراوي أو ما يُسمّى بالتخليط هو ما يصيب العقل من آفات تؤثر في حفظ الراوي وضبطه للألفاظ أو تمييزه فيما بينها. وإصابة العقل بهذه الآفات لها أسباب كثيرة: إما أن تكون مرض عضوي، أو حالة نفسية معينة، أو تقدّم في العمر (ظ: ابن الصلاح، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٣٩١). وفيما يلي تفصيل لأبرز الأسباب المؤدية إلى إصابة العقل واختلاطه:

أولاً: تقدّم السنّ أو الشيخوخة:

تعد الشيخوخة وكبر السن من الأسباب التي إشار إليها علماء الرجال إذ يعد تقدم الراوي في العمر والشيخوخة التي يمر بها أحد الأسباب المؤدية إلى التخليط إذ أشاروا إلى خوفهم من الخلط المتقدم في العمر وحذروا من الرواية عنه، فقد ذكره العملي (ت ٩٨٤هـ) في آداب الراوي إذ قال: «يجب أن يمسك عنه إذا خشي التخليط لهمم أو خرف» (العملي، ١٣٤). وقد ورد ذلك في تفسير بعض النصوص القرآنية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (سورة النحل، ٧٠). وكذلك قوله تعالى في سورة الحج: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ أَرْسَلْنَا بِكُمْ مِنْ بَنِي آدَمَ فَخَلَقْنَاكُمْ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ (سورة الحج، ٥).

فقد ورد عن الشيخ الطبرسي في تفسير سورة النحل الآية (٧٠) أنهم رووا عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أنه قال: «أرذل العمر خمس وسبعون سنة، وفي هذا السنّ يحصل له ضعف القوى والخرف وسوء الحفظ وقلة العلم» (الطبرسي، ١٤٢٧هـ-).

العدد: ٥٤
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
العدد: ٢٠١٤٤٧

م.م. رقيه حسين فيصل

٢٠٠٦م، ٦ / ١٧٧). وهذا يعني إنه يُرد إلى أرذل العمر، ليرجع إلى حال الطفولة بنسيان ما كان علم للكبر فكأنه لا يعلم شيئاً مما كان علم، وإنه يصبح بهذه الحالة في عمر خمس وسبعين سنة كما في قول الإمام علي (عليه السلام) (ظ: الطوسي، ١٤٣١هـ، ٦ / ٤٠٥). وقد أشار علماء النفس المعاصرون إلى أن التغيرات العقلية المصاحبة للشيوخة لا تتساوى في جميع ملكات العقل، فهناك تفاوت بين ملكة وأخرى، وبين فرد وآخر، ومن هذه العمليات التي تتناقص مع التقدم في العمر: الذاكرة، القدرة على التعلم النظري، والتفكير المجرد.

ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة الذين اختلطوا بهذا السبب منهم:

١- هلال بن خباب إذ روى عنه: (ثقة إلا أنه تغير، عمل فيه السن، واعتبره ابن حبان من الضعفاء لهذا السبب- حيث قال: اختلط في آخر عمره فكان يحدث بالشيء على توهم)) (ابن حجر العسقلاني، ١٣٢٦هـ، ١١ / ٧٨).

٢- وكذلك قيل في محمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي أبو الفضل النيسابوري: فقد ذكره عبد الغفار بن إسماعيل في تاريخ نيسابور فقال: ((آخر به الفقر فاختلف في آخر عمره، كان يحدث بالمنكير من حفظه)) (ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م، ٥ / ٢٩).

ثانياً: الصدمات الانفعالية والعاطفية:

من الأسباب المؤدية الى التخليط هو أن يتعرّض الراوي لصدمات انفعالية أو عاطفية قوية، أي الألم الروحي الذي يحدث كأن يموت له قريب، أو يُسرق ماله أو نحو ذلك (ظ: ملكيان، ٣٤٧)، وقد بيّن علماء النفس أن للانفعالات تأثير على الوظائف العقلية والسلوك؛ إذ إنّ الحالة الانفعالية قد تكون مثيرة منشّطة أو مانعة مثبّطة، وقد تؤدي إلى اضطراب التفكير والنشاط العملي، فيخلو الذهن من الصور والمعاني، ومن القول والعمل المنظم، ويُضعف مراقبة الإرادة للتفكير والعمل، وتقلّ قدرة الشخص على النقد والتحميص (ظ: يوسف مراد، ١٩٥٤، ١٢٥-١٢٦).

ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة الذين اختلطوا لهذا السبب:

- ١- عبد الرحمن المسعودي، قال أبو النصر هاشم بن القاسم: ((إني لا أعرف اليوم الذي فيه اختلط المسعودي. كنا عنده وهو يعزى في ابنه، إذ إنسان فقال له: إن غلامك أخذ من مالك عشرة آلاف وهرب، ففزع وقام فدخل في منزله، ثم خرج إلينا وقد اختلط ورأينا فيه الاختلاط)) (الرازي، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م، ١٥ / ٢٥١).
 - ٢- وكذلك قيل في أبي بكر بن عبد الله أبي مريم الغساني، قال عنه أبو حاتم: ((طرقه لصوص فأخذوا متابعه وأختلط)) (الرازي، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م، ٢ / ٤٠٥).
 - ٣- وكذلك قيل في حق إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحيم الاسترآبادي: قال عنه حمزة بن يوسف السهمي: ((كان عارفاً ثقة إلا إنه يحكي أنه سقط عن دابة فاختلف عقله ومات على ذلك)) (حمزة السهمي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٥١٥).
- ويتضح مما تقدم أن من علة الجرح بالاختلاط أن المختلط لا يبالي عن يروي و ممن يأخذ بين الغث و السمين (ملكيان، ٣٤٧).

ثالثاً: الأمراض العضوية أو العقلية:

يتضح مما تقدم في كلام الشهيد الثاني بأن من أسباب التخليط الحمق وضعف العقل (ظ: الشهيد الثاني، ٢١٠)، وأشارت كتب علم النفس إلى أن من أعراض الأمراض العقلية هي:

اضطرابات الذاكرة: وهي كثيرة، وتتراوح بين صعوبة التذكير إلى نسيان الحوادث المستجدة أو القديمة أو لحوادث معينة، أو صعوبة في الاحتفاظ بالتجربة العقلية كاملة أو أجزاء منها. أكثر ما تحدث اضطرابات الذاكرة في الأمراض العقلية العضوية وفي مرض الهستيريا.

اضطرابات الوعي: تتراوح بين ضعف الانتباه والشرد الذهني في الحالة البسيطة إلى اختلاط الوعي، تكسره، تلاشيه أو انعدامه.

وتحدث اضطرابات الوعي في الحالات الطبيعية، وفي الأمراض النفسية خاصة (مثلاً الهستيريا)، كما في مختلف الأمراض العقلية العضوية (ظ: علي كمال، ١٩٨٨، ٢/ ٥٥٨-٥٥٩).

ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة الذين اختلطوا بهذا السبب:

١- البرهان الحلبي أصابه فالج، ومن ذلك ما قاله عبد الله بن علي بن المدني عن يحيى بن يمان العملي: ((كان فلج فغير حفظه)) (ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١٣٢٦هـ، ١١/ ٣٠٦).

٢- وكذلك قال أبو الفرج الاصفهاني: ((جعيفران بن علي بن أصفر بن السري كان يتشيع ويكثر لقاء أبي الحسن علي بن موسى بن جعفر وكان أديباً شاعراً مطبوعاً وغلبت عليه المرة السوداء فاختلط وبطل في أكثر أوقاته ومعظم أحواله)) (الاصفهاني، ٢٠/ ٢٠٢).

رابعاً: اختلاف عقيدة الراوي (الاختلاف العقدي):

يعد تغيير عقيدة الراوي أو اضطرابها أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في سلامة مروياته، إذ إن التحول العقدي غالباً ما ينعكس على منهج الراوي في النقل، وقد يورث نوعاً من التخليط العقدي الذي يُعد سبباً من أسباب العلة في الحديث. فالرواة الذين انتقلوا من الاستقامة إلى الانحراف، أو تبدلت مواقفهم المذهبية، تظهر آثار ذلك في ضبطهم للرواية أو اضطرابهم فيها (ظ: ملكيان، ٣٣٨).

فقد ورد في كلام الشهيد الثاني عند تعريفه للتخليط و الذي ذكرناه سابقاً أن من أبرز صوره: الواقعة (وهم الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر بن محمد، ثمّ زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر) عليهما السلام، وزعموا أن موسى بن جعفر حي لم يمت، وأنه المهدي المنتظر، وقالوا إنه دخل دار الرشيد ولم يخرج منها وقد علمنا إمامته وشككتنا في موته فلا نحكم في موته إلا بتعيين، هذا مع أن مشهد موسى بن جعفر معروف في بغداد (عبد القاهر البغدادي، ١٩٧٧، ٦٣)، بعد استقامتهم في زمن الإمام الكاظم

(عليه السلام) فالانتقال من القول بإمامة الكاظم (عليه السلام) الى الوقف شكل اضطراباً عقدياً أثر على تقييم كثير منهم، و الفطحية (وهم الذين يقولون بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبدالله الأفطح، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه وكان أسن أولاد الصادق، زعموا أنه قال: الإمامة في أكبر أولاد الإمام، وهو ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً ومات ولم يعقب له ولداً ذكراً (الشهرستاني، ١ / ١٦٧))، كذلك في زمن الامام الصادق (عليه السلام) وهذه الفئة تغيرت عقيدتها بعد وفاة الإمام الصادق (عليه السلام) فكان لذلك أثر في وصف بعضهم بالتخليط (ظ: الشهيد الثاني، ٢١٠-٢١١).

وكذلك صرح عدد من علماء الإمامية بهذا المعنى، ومنهم السيد مهدي الشيرازي (ت ١٢٩٣هـ)، إذ قال في معرض بيانه لاستعمال مصطلح التخليط في كتب الرجال ودراسته لعبارات النجاشي والطوسي في العدة إذ قال: «يظهر من ملاحظة جملة من عبارات العدة أنهم اعتبروا التخليط في مقابل الاستقامة، فيقولون لمختلف الحال بفساد العقيدة وصحتها: إنه حال الاستقامة كذا، وحال التخليط كذا. مضافاً إلى جواز كونه مأخوذاً من قولهم: اختلط إذا فسد عقله» (الشيرازي، ١٤٢٤هـ، ١٢١). ويُفهم من كلامه أن علم الرجال عند الإمامية لم يحصر التخليط في الجانب العقلي، بل استعمل أيضاً في الجانب العقدي، إذ يصبح للراوي في حال تغير مذهبه أو اضطراب عقيدته في مرتبة دون المستقيمين في العقيدة وإن حفظت له وثاقته.

ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة الذين اختلطوا بهذا السبب:

١- جاء في ترجمة علي بن احمد أبي القاسم: «إنه كان إمامياً مستقيم الطريقة ثم خلط وأظهر مذهب الخمسة، وصنف كتباً في الغلو والتخليط» (الطوسي، الفهرست، ١٤١٧هـ، ٣٨٩).

٢- وكذلك الحال في الاستدلال على محمد بن علي الصيرفي فقد جاء ترجمته: ((يكنى أبا سميئة له كتب قيل مثل كتب الحسين بن سعيد أخبرنا بذلك جماعة... إلا ما كان

فيها من تخليط أو غلو أو تدليس أو يتفرد به ولا يعرف من غير طريقه)) (الطوسي،
الفهرست، ١٤١٧هـ، ٢٢٣).

المطلب الثاني: أقسام التخليط عند علماء الرجال:

يطلق علماء الرجال كلمة التخليط على بعض رواة الحديث ويراد بها القدر في
شخصية الراوي، لذلك ينقسم التخليط في التراث الرجالي على أربعة أقسام رئيسية:
وصف الراوي بالتخليط، أو وصف كتبه أو اسناده بالتخليط أو اعتقاده، إذ يلحظ أنّ
بعض صور التخليط ترجع في حقيقتها إلى فساد العقيدة، بينما يرتبط بعضها الآخر
بطريقة النقل، أو جمع الأخبار، أو اضطراب الأسانيد (ظ: حسن الصدر، ٤٣٧).

فقد روى الكشي في ترجمة محمد بن أبي عمير عن علي بن محمد القتيبي عن الفضل
بن شاذان أنه قال: سأل أبي عن محمد بن أبي عمير فقال: ((إنك لقيت مشايخ العامة
فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: سمعتُ منهم غير أني رأيت كثيراً من أصحابنا قد سمعوا
علم العامة وعلم الخاصة، فاختلطا عليهم حتى كانوا يروون حديث العامة عن الخاصة
وحديث الخاصة عن العامة، فكرهت ان يختلط عليّ، فتركت ذلك)) (الطوسي، اختيار
معرفة الرجال، ١٤٠٩هـ، ٨٥٥). أما بخصوص خلط المطالب الصحيحة بغيرها كما في
كلام بعض (ظ: الكلباسي، ١٤١٩هـ، ٢ / ٢٨٧، محمد رضا جديدي نزاد، ١٣٨٠هـ،
صفحة ١٥١)، فليس قسماً برأسه بل من التخليط المنسوب إلى الراوي أو الكتاب.

أولاً: وصف الراوي بالتخليط (التخليط من جهة الراوي نفسه):

يعدّ إطلاق وصف المخلّط على الراوي من استعمالات القدر عند علماء الرجال،
ويُراد به عند الإطلاق من غير قرينة خلط الصحيح بالفساد، وفساد الاعتقاد بعد
الاستقامة فقد أشار الشهيد الثاني إلى ذلك بقوله: ((من خلط بعد استقامته بخرق وهو
الحمق وضعف العقل)) (الشهيد الثاني، ٢١٠).

ويشير السيد الشيرازي الى أنه يظهر من تتبع وملاحظة جملة من أقوال وعبارات العدة إنهم اعتبروا التخليط في مقابل الاستقامة فيقولون لمختلف الحال بفساد العقيدة وصحتها: انه حال الاستقامة كذا وحال التخليط كذا مضافاً الى جواز كونه مأخوذاً من قولهم اختلط إذا فسد عقله (الشيرازي، ١٤٢٤ هـ، ١٢٠-١٢١)، ومن الأمثلة على ذلك التي ذكرت في كتب الرجال:

- ١- ما ورد في ترجمة عمر بن عبد العزيز: ((عربي بصري مخلط)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، صفحة ٧٥٤).
- ٢- وجاء في ترجمة عبد الله بن أيوب بن راشد الزهري بياع الزطي: ((روى عن جعفر بن محمد ثقة، وقد قيل فيه تخليط، وله كتاب نوادر)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٥٧٨).
- ٣- وكذلك جاء في وصف جابر بن يزيد الجعفي بأنه كان مختلطاً إذ قيل فيه: ((روى عن جماعة غمز فيهم وضعفوا وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (رحمه الله) ينشدنا أشعاراً كثيرةً في معناه تدل على الاختلاط)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٣٢).

ثانياً: وصف كتب الراوي بالتخليط (التخليط من جهة كتبه ورواياته):

قد يُنسب التخليط إلى كتب الراوي ومؤلفاته دون ذاته، وذلك لاضطراب مضمون الكتاب والقدر به ولا يمكن الاعتماد عليه أو الاخذ منه أو الاحتجاج به إمّا بسبب خلط الصحيح بالباطل، أو إدخال الغلاة فيه، أو لعدم ضبط الروايات وتمييز الغث من السمين (ظ: الرمحي، ٢٠٢٠ م، ٧١). ومن أمثلة ذلك ما ورد في ترجمة محمد بن أورمة: ((إن كتبه صحاح، إلا كتاباً ينسب إليه في تفسير الباطن فإنه مختلط)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٢٩).

وقد يقع التخليط في الكتب من جهة سوء المذهب، كما ورد في بعض كتب الغلاة التي كان يدخلها أصحابها في كتب الشيعة باباً للتكذيب للمذهب لا عليه، كما يظهر ذلك واضحاً في ترجمة ربيع بن زكريا الورّاق إذ قيل فيه: ((كوفي، طعن عليه بالغلو، له كتاب

فيه تخليط)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ١٩١). كما قد يكون التخليط ناشئاً عن خلط الأخبار الصحيحة بغيرها بلا تمييز، أو بسبب عدم التثبت في النقل عن الأشخاص المختلف فيهم، أو إسقاط الأسانيد أو تعليقها (ظ: الكلباسي، ١٤٢٢ هـ، ٣ / ٣٩١).

ثالثاً: وصف إسناد الراوي بالتخليط (التخليط من جهة الأسانيد):

يعدُّ وصف إسناد الراوي من أندر أقسام التخليط، ويُراد به خلط الأسانيد ببعضها، إمّا لسوء الحفظ، أو كثرة السماع، أو لاجتماع الروايات على رأي واحد فيختلف لفظ الإسناد. وقد وصف العلماء بهذا النوع ابن بطة، وهو أشهر من نُسب إليه خلط الأسانيد (ظ: ملكيان، ٣٤٤).

ومن الأمثلة على الرواة الذين وُصفوا بالخلط في الأسانيد التي أشار إليها الرجاليون في كتب الرجال:

- ١- جاء في وصف محمد بن جعفر بن بطة وقول ابن الوليد عنه: ((كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفاً مخلطاً فيما يسنده)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٧٣).
- ٢- وكذلك جاء في قول النجاشي في ترجمة جعفر بن يحيى بن العلاء: ((إن كتابه يختلط بكتاب أبيه لأنه يروي كتاب أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) فربما نسب إلى أبيه وربما نسب إليه)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ١٢٦).
- ٣- ومن الشواهد المهمة أيضاً التي ذكرناها فيما سبق ما رواه الكشي في ترجمة محمد بن أبي عمير، عن علي بن محمد القتبي، عن الفضل بن شاذان، أنه سأل أباه عن سبب تركه السماع من مشايخ العامة، فذكر ((أنه رأى كثيراً من أصحابهم سمعوا علم العامة وعلم الخاصة فاختلفوا عليهم، حتى كانوا يروون حديث العامة عن الخاصة وحديث الخاصة عن العامة)) (الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ١٤٠٩ هـ، ٨٥٥)، فخشي أن يقع له مثل ذلك، فترك السماع منهم.

ويتضح من خلال ذلك أنّ التخليط والاختلاط في الإسناد يعود في الغالب إلى الاشتباه في النسبة بنسبته عن العامة إلى الخاصة أو بالعكس، بمعنى يرتبط بخللٍ في

ملكة الراوي الحديثية، أو كثرة ما يرويه الراوي حتى لا يضبط الطرق بدقة (ظ: الكلباسي، ١٤٢٢هـ، ٣/ ٣٩٣).

رابعاً: وصف عقيدة الراوي بالتخليط (التخليط من جهة العقيدة):

ويظهر من خلال تتبع كلام النجاشي والشيخ الطوسي أن التخليط إذا نُسب إلى الراوي من غير تقييد، فهو ظاهر في فساد العقيدة، كما في قول النجاشي عن طاهر بن حاتم: ((كان صحيحاً ثمَّ خلط)) (النجاشي، ١٤١٦هـ، ٢٥١)، ويؤيد ذلك أيضاً ما ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست في ترجمته أنه قال: ((كان مستقيماً ثمَّ تغَيَّر وأظهر القول بالغلو، وله روايات)) (الطوسي، الفهرست، ١٤١٧هـ، ٣٧٠)، بمعنى أن الراوي ممكن أن يخلط و يصبح فاسداً بعد ما كان صحيح الاعتقاد مثل أن يصير غالباً بعد أن كان صحيح الاعتقاد، وهذا التغيّر في العقيدة ينافي الوثاقة المطلقة، وهو ما يظهر في الجمع بين الثناء على الراوي من جهة، ونسبته إلى التخليط من جهة أخرى.

أما القول بأن التخليط هنا لا يدل على فساد العقيدة إذا نسب إلى الراوي، بل مجرد خلط بين صحيح الأخبار وفاسدها، فهو كما قيل ((تجشم لا يساعده ظاهر اللفظ)) (ظ: الكلباسي، ١٤٢٢هـ، ٣/ ٣٩١) والصحيح أنّ الأصل في إطلاق لفظ التخليط ونسبته إلى الراوي هو فساد الاعتقاد، إلا إذا دلّ السياق على غيره، وأما لو كان الأصل المنسوب إلى كتابه أو إسناده فلا يدل ذلك على فساد العقيدة (ظ: ملكيان، ٣٤١). ويشير إلى ذلك قول الكني في كتابه توضيح المقال: ((فإن استعمال التخليط في فساد العقيدة أمر عرفي لا ينكر)) (الكني، ١٤٢١هـ، ٢١٢).

ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة الذين ذكرتهم كتب الرجال:

١- قال النجاشي في ترجمة علي بن صالح الواسطي: ((سمع فأكثر ثمَّ خلط في مذهبه)) (النجاشي، ١٤١٦هـ، ٢٧٠).

٢- وقال الشيخ الطوسي في ترجمة علي بن أحمد الكوفي: ((يكنى أبا القاسم، كان امامياً مستقيم الطريقة، وصنف كتباً كثيرة سديدة، منها كتاب الأوصياء، وكتاب الفقه على

ترتيب كتاب المزي، خلط وأظهر مذهب الخمسة، وصنف كتباً في الغلو والتخليط، وله مقالة تنسب إليه)) (الطوسي، الفهرست، ١٤١٧هـ، ١٥٥).
٣- وكذلك جاء في وصف عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي: ((ضعيف غال ليس بشي له كتاب المزار سمعت ممن رآه فقال لي: هو تخليط)) (النجاشي، ١٤١٦هـ، ٢١٧).

المبحث الثاني: حكم رواية المخلط وتطبيقاتها.

المطلب الأول: حكم رواية المخلط وكيفية تمييز مروياته.

يتوقف حكم من رمي حديثه بالاختلاط من الرواة الثقات على تتبع أقوال العلماء فقد ذهب المحدثون إلى التفصيل في هذه المسألة وتفريق بين من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط ولهذا فقد أولى علماء الرجال أهمية خاصة برواية المخلط وكيفية الحكم عليها؛ لأنه يعد أحد أسباب اعتلال الحديث ويتوقف قبول الرواية عليه (ظ: ابن الصلاح، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٦٦٠، عتر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ١٣٣). إذ أشار ابن الصلاح في مقدمة كتابه عن الراوي المخلط قوله: ((الحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديثهم من أخذ عنه بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده)) (ابن الصلاح، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٢٢٠). وكذلك قول ابن حجر في حكم الرواة المخلطين: ((والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل وإذا لم يميز توقف فيه وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يُعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه)) (ابن حجر العسقلاني، ١٤٢٢هـ، ٢٢٤).

أما بالنسبة إلى أقوال علماء الرجال من الإمامية في شأن الحكم على رواية الراوي المخلط فقد ذكر الشيخ الطوسي في العدة: ((أما ما يرويه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال وكذلك القول فيما يرويه المتهمون والمضعفون، وإن كان هنالك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل به، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف في أخبارهم ولأجل ذلك توقف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصنيفات)) (الطوسي، العدة في الاصول الفقه، ١٤١٧هـ، ١ / ١٥١). وهذا يعني أن الشيخ يشدد على أهمية التثبت في الرواة والعمل بالروايات يكون مع وجود قرائن قوية كان يروي الثقة عن ثقة، وأما الروايات التي فيها تخليط أو شك في حال الراوي فالأصل فيها هو التوقف وعدم العمل بها الا مع وجود دليل أو قرينة.

و ذهب الشهيد الثاني الى التفصيل في هذا المسألة إذ قال: «يقبل ما روي عنه قبل الاختلاط، لاجتماع الشرائط و ارتفاع الموانع و يرد ما روي عنه بعده، و ما شك فيه هل وقع قبله أو بعده للشك في الشرط و هو العدالة عند الشك في التقديم و التأخير، و إنما يعلم ذلك: بالتاريخ، أو بقول الراوي عنه: حدثني قبل اختلاطه، و نحو ذلك، و مع الاطلاق و عدم التاريخ يقع الشك فيرد الحديث» (الشهيد الثاني، ٢١١). ووضح العملي أيضاً حكم الراوي المخلط في قبول مروياته بقوله: ((يقبل ما حدث به قبل ذلك دون ما بعده و دون ما يشك فيه كما في أبي الخطاب وأشباهه)) (العملي، ١٩١).

لذا يعد الكشف عن اختلاط الرواة من أهم المسائل المنهجية التي أولى لها علماء الرجال والنقاد عناية بالغة، لما يترتب على الاختلاط من تأثير مباشر في قبول الرواية أو ردها خصوصاً اذا كان الراوي في أول أمره ثقة حافظاً، ثم طرأ عليه الاختلاط في مرحلة من مراحل حياته أفقده القدرة على تمييز المقبول من حديثه من المردود و من سمع منه قبل الاختلاط ممن سمع منه بعده (عبد الجبار سعيد، ١٤٢٦هـ، ٢٥)، و لذلك حرص أبناء المحدثين ممن ابتلى آباؤهم بالاختلاط على منعهم من التحديث و الرواية و الإشراف المباشر على روايتهم للحفاظ على موروثهم الروائي من الضياع أو التحريف و من أبرز الأمثلة على ذلك ما روي عن جرير بن حازم فقد قال عنه عبد الرحمن بن مهدي: «اختلط و كان له أولاد أصحاب حديث، فلما أحسوا ذلك منه حجبه، فلم يسمع أحد منه في اختلاطه شيء» (ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١٣٢٦هـ، ٧٢-٦٩/٢).

وكذلك ما وقع لقرة بن حبيب اذ حاول النقاد اختبار روايته و اختلاطه فحجبه أهله كما روى البرذعي لإبي زراعة الرازي قوله: ((قرة بن حبيب تغير؟ فقال نعم، كنا أنكرناه بآخره، غير انه كان لا يحدث إلا من كاتبه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه... وانه استأذن مع أبي حاتم للدخول عليه، فبادرت ابنته بمنعه خشية أن يغلطوه أو يدخلوا عليه ما

ليس من حديثه يقول أبو زراعة بعد انصرافه: فجعلت أعجب بصرامتها وصيانتها أباها))
(ابن رجب، ١٤٠٧-١٨٨٧م، ١/ ١٠٥).

وتدل هذه الحوادث على حرص النقاد على التثبت من رواية الراوي وحرص أهل
المختلط على حفظ مروياته إما بمنعه من التحديث، أو بإلزامه الرواية من كتابه، أو
الإشراف المباشر على مجلسه حتى لا يؤتى من جهة اختلاطه.

ونلاحظ من خلال تعامل النقاد من المختلطين في الكشف عن اختلاط الراوي بأنهم
اعتمدوا على منظومة علمية دقيقة شملت أمور عدة منها (عبد الجبار سعيد، ١٤٢٦هـ،
٢٦-٢٧):

١- امتحان النقاد المتعمد الراوي.

٢- الملاحظة المباشرة لرواية الراوي.

٣- المقارنة بين روايات الراوي القديمة والحديثة.

٤- تصريح الرواة عن المختلط بوقت سماعهم منه، قبل الاختلاط أو بعده.

وخلاصة القول إن الحكم على رواية الراوي المخلط يقوم على أساس النظر في حال
الراوي قبل التخليط وبعده، وفق ضوابط نقدية دقيقة اعتمدها علماء الرجال في الحكم
على مدى قبول رواية الراوي المخلط، وذلك على النحو الآتي:
أولاً: حكم الرواية:

١- تقبل رواية الراوي قبولاً مطلقاً فيما صدر عنه قبل وقوع التخليط، لسلامة حاله
حينئذٍ من الخلل المؤثر في الضبط.

٢- ترد روايته رداً مطلقاً فيما رواه بعد ثبوت التخليط، لما يعترها من اضطراب واختلال
يمنع من الوثوق بها.

٣- التوقف في الرواية أو الرد، عند الشك في زمن صدورهما، وعدم القدرة على الجزم
بكونها واقعة قبل التخليط أو بعده، عملاً بأصل الاحتياط في باب الرواية.

ثانياً: طرق رفع الإشكال في تمييز روايات المخلط:

يعد التمييز بين ما صدر عن الراوي قبل التخليط وما صدر بعده أحد طرق رفع الإشكال عن الراوي وحل النزاع الوارد حول مروياته، حيث اعتمد النقاد على جملة من النقاط من أبرزها (ظ: عبد الجبار سعيد، ١٤٢٦هـ، ٣٤):

١- التمييز بين الرواة عنه، وذلك بمعرفة أحوال من تلقى عنه الرواية، حيث يندرج

تحت ذلك:

- من روى عنه قبل الاختلاط خاصة.
 - من روى عنه بعد الاختلاط خاصة.
 - من روى عنه قبل الاختلاط وبعده، مع تمييز رواياته.
 - من روى عنه قبل الاختلاط وبعده، من غير تمييز، فتكون رواياته محل توقف.
- ٢- تعيين حدّ التمييز (تاريخ التخليط)، وذلك بتحديد الزمن الذي طرأ فيه التخليط على الراوي، ثمّ مقابلة تاريخ الرواية أو السماع بتاريخ الاختلاط، ليتبين موضعها من القبول أو الرد.
- ٣- الرجوع إلى تصريح الراوي عنه، كأن يصرح التلميذ أو الراوي بأنه سمع من الشيخ قبل اختلاطه أو بعده، لما لمثل هذا البيان من أثر حاسم في توثيق الرواية أو تضعيفها.
- ٤- الاعتماد على أقوال علماء الرجال.
- اذن تناول الرجاليون الرواة المخلطين من جهتين، جهة الحكم على قبول رواياتهم أو ردها، ومن جهة بيان أسباب التخليط وتحديد زمن التخليط أو مراحلها، بما يعين على ضبط مروياتهم وتقويمها تقويماً علمياً دقيقاً (ظ: عبد الجبار سعيد، ١٤٢٦هـ، ٣٤).

المطلب الثاني: التطبيقات على مصطلح التخليط عند الإمامية وعند أبناء العامة.

أولاً: التخليط عند الإمامية:

١- قال النجاشي في ترجمة إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مراد بن عبد الله يعرف عبد الله عقبة وعقاب ابن الحارث النخعي أخو الأشتر: ((وهو معدن التخليط، له كتاب في التخليط)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٧٢).

٢- كذلك جاء في وصف إسماعيل بن علي بن علي بن رزين بن عثمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي بن أخي دعي: ((كان بوسط مقامه، وولي الحسبة بها، وكان مختلطاً يعرف منه وينكر له كتاب تاريخ الأئمة، وكتاب النكاح)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٢).

٣- وكذلك ما جاء في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي: ((وكان في نفسه مختلطاً)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٢٨٤).

٤- وجاء في وصف سلمة بن صالح الأحمر: ((الواسطي، من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام)، أصل كوفي، مخلط)) (الحلي، ١٤١٧ هـ، ٣٥٤).

٥- قيل في ترجمة علي بن صالح بن يزداد بن علي بن جعفر الواسطي العجلي الرفاء أبو الحسن: ((سمع فأكثر ثم خلط في مذهبه. صنف في فضل القرآن سورة سورة كتاباً لم يُصنف مثله وهنا التخليط كان على مستوى المذهب علماً أن الرجل من أهل الكوفة)) (الطوسي، رجال الطوسي، ١٤١٥ هـ، ٣٤٤)، وهذا يعني أن علي بن صالح أصبح غير عادل.

٦- وكذلك ما جاء في وصف عمر بن عبد العزيز: ((عربي بصري مخلط)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٢٨٤).

٧- وذكر في ترجمة محمد بن جعفر بن عنبسه الأهوازي الحداد: ((يُعرف بأبن رويده، موالي بن هاشم، يكنى أبا عبد الله، مختلط الأمر)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٧٦).

٨- و جاء ايضاً في وصف محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن البهلول بن همام
المطلب بن همام بن بحر بن مطر بن مرة الصغرى بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان
أبو المفضل: ((كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثبتاً ثم
خلط، ورأيت جل أصحابه يغمزونه و يضعفونه)) (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٩٦).

العدد: ٥٤
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٦م

التخطيط العقلي والعقدي وأثره في الحكم على مرويات الراوي

الخاتمة ونتائج البحث

فيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

- ١- تباينت آراء العلماء في تحديد مفهوم الاختلاط ومدار هذا الاختلاف يكمن في اعتبار الذين تأثر ضبطهم (دون إدراكهم) للرواية بالعوارض، من المختلطين أم لا؟ وكان التعريف المختار للاختلاط في هذا البحث هو آفة عقلية تُورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، وتعرض له بسبب حادث ما، كفقْد عزيز أو ضياع مال.
- ٢- يتضح من مجموع أقوال علماء الرجال أن الخلط العقلي الذي يفسد الحفظ يعد قادحاً في الرواية، بينما الخلط العقدي إذا لم يقدح في الوثاقّة يجعل الخبر في حكم الموثق.
- ٣- يعبر عن الذي تصيبه هذه الآفة بألفاظ عدة منها تغيير بآخره، وهذا ما اعتمده في هذا البحث.
- ٤- السبب الرئيسي للاختلاط هي الآفات التي تصيب عقل الراوي مما يؤدي إلى ذلك: كبر السن أو الشيخوخة، والصدمات الانفعالية والعاطفية، والأمراض العضوية والعقلية، والاختلاف العقدي؛ لأن معرفة السبب تساهم في تحديد مدى تأثير التخليط في الرواية.
- ٥- يمكن الكشف عن الاختلاط من خلال وسائل نقدية متعددة اعتمدها النقاد: امتحان النقاد للراوي، ملاحظة النقاد لرواية الراوي، المقارنة بين روايات الراوي قديمها وحديثها، تصريح الرواة عن المختلط باختلاطه.
- ٦- حكم رواية المختلط أن تقبل روايته قبل الاختلاط وترد بعده لأهمية هذا الفن في حفظ النص الحديثي من الخلط والاضطراب.
- ٧- ذكر تطبيقات ونماذج للروايات المخلفة لدى علماء الرجال عند الإمامية وعند أهل الحديث.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- ابن أبي حاتم ابو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي الرازي الرازي. (١٢٧١هـ-١٩٥٢م). الجرح والتعديل (المجلد ١). بيروت-لبنان: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- ٢- ابن سيده، علي بن اسماعيل. (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). المحكم والمحيط الاعظم (المجلد الطبعة الأولى). (عبد الحميد هندأوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣- ابو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر احمد الشهرستاني. الملل والنحل. مؤسسة الحلبي.
- ٤- أبو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد بن حجر العسقلاني ابن حجر العسقلاني. (١٤٢٢هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (المجلد ١). (عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المحرر) الرياض: مطبعة سفير.
- ٥- ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد ابن حجر العسقلاني. (١٣٢٦هـ). تهذيب التهذيب (المجلد ١). الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- ٦- ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد ابن حجر العسقلاني. (١٣٩٠هـ-١٩٧١م). لسان الميزان (المجلد ٢). (دائرة المعارف النظامية، المحرر) بيروت-لبنان: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.
- ٧- ابو القاسم حمزة بن يوسف بن ابراهيم السهمي القرشي الجرجاني حمزة السهمي. (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). تاريخ جرجان (المجلد ٤). (محمد عبد المعيد خان، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
- ٨- ابو المعالي محمد ابن محمد ابراهيم ابن محمد حسن الاصفهاني الكلباسي. (١٤٢٢هـ). الرسائل الرجالية. (محمد حسين، المحرر) قم-ايران: مؤسسة علم دار الحديث.

- ٩- ابو الهدى بن محمد بن ابراهيم الخرساني الكلباسي. (١٤١٩هـ). سماء المقال في علم الرجال (المجلد ١). (مؤسسة ولي العصر السيد محمد الحسيني القزويني، المحرر)
- ١٠- ابو بكر احمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). الكفاية في علم الرواية. (ابو عبد الله السورقي ابراهيم حمدي المدني، المحرر) المدينة المنورة المملكة العربية السعودية: المكتبة العلمية.
- ١١- ابو جعفر محمد بن الحسين الطوسي. (١٤٣١هـ). التبيان في تفسير القرآن (المجلد ١). مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث، المحرر) قم المقدسة: مطبعة الوفاء.
- ١٢- ابو جعفر محمد بن الحسين الطوسي. (١٤٠٩هـ). اختيار معرفة الرجال. مشهد- ايران: مؤسسة نشر دانشگاه مشهد.
- ١٣- ابو جعفر محمد بن الحسين الطوسي. (١٤١٥هـ). رجال الطوسي (المجلد ١). (جواد الفيومي الاصفهاني، المحرر)
- ١٤- ابو جعفر محمد بن الحسين الطوسي. (١٤١٧هـ). العدة في الاصول الفقه (المجلد ١). قم-إيران: مطبعة ستاره.
- ١٥- ابو جعفر محمد بن الحسين الطوسي. (١٤١٧هـ). الفهرست (المجلد ١). (جواد الفيومي الاصفهاني، المحرر)
- ١٦- ابو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي الحلي. (١٤١٧هـ). خلاصة الاقوال في معرفة الرجال (المجلد ١). (جواد الفيومي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي.
- ١٧- ابي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان نور الدين الهيثمي. (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م). مجمع الزوائد و منبع الفوائد. (حسام الدين القدسي، المحرر) القاهرة: مكتبة القدسي.
- ١٨- ابي العباس احمد بن علي بن احمد بن العباس الاسدي النجاشي. (١٤١٦هـ). رجال النجاشي (المجلد ١). (موسى الشيبيري الزنجاني، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي.

العدد: ٥٤
المجلد: ٢
السنه: ٢٠
٢٠١٤هـ/٢٠١٤م

م.م رقيه حسين فيصل

- ١٩- أبي الفرج الاصفهاني. (بلا تاريخ). الاغانى (المجلد ٢). (سمير جابر، المحرر) بيروت: دار الفكر.
- ٢٠- احمد بن محمد الفيومي. (بلا تاريخ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. (صالح بن فوزان بن عبد الله، المحرر) دار الرضي، مؤسسة مدرسة الفقه الفوزان.
- ٢١- الجوزي مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الاثير. (بلا تاريخ). جامع الاصول في أحاديث الرسول (المجلد ١). (عبد القادر الأرنبوط، المحرر) مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان.
- ٢٢- الخليل بن احمد الفراهيدي. (١٤٠٩هـ). كتاب العين (المجلد ٢). (مهدي المخزومي و ابراهيم السامرئي، المحرر) ايران: مؤسسة دار الهجرة.
- ٢٣- أمين الاسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي الطبرسي. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). مجمع البيان في تفسير القرآن (المجلد ١). بيروت-لبنان: دار المرتضى.
- ٢٤- بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي عبد القاهر البغدادي. (١٩٧٧). الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (المجلد ٢). بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- ٢٥- حسن الصدر. (بلا تاريخ). نهاية الدراية. (ماجد الغرباوي، المحرر) المشعر، مطبعة اعتماد.
- ٢٦- حسين بن عبد الصمد بن محمد الحارثي الهمداني العاملي. (بلا تاريخ). وصول الاختيار الى أصول الاخبار. (عبد اللطيف الكوهكمري، المحرر) مطبعة الخيام.
- ٢٧- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي الزركلي. (٢٠٠٢م). الاعلام (المجلد ١٥). دار العلم للملايين.
- ٢٨- زين الدين بن علي العاملي الشهيد الثاني. (بلا تاريخ). الرعاية في علم الدراية. (عبد الحسين محمد علي بقال، المحرر) قم-ايران: مكتبة آية الله المرعشي العامة.

- ٢٩- زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي ابن رجب. (١٤٠٧-١٨٨٧م). شرح علل الترمذي (المجلد ١). (همام عبد الرحيم سعيد، المحرر) الزرقاء-الادرن: مكتبة المنار.
- ٣٠- سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الازدي السجستاني أبي داود. (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (المجلد ١). (محمد علي قاسم العمري، المحرر) المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية.
- ٣١- شمس الدين ابو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي. (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). فتح المغيث (المجلد ١). (علي حسين علي، المحرر) مصر: مكتبة السنة.
- ٣٢- شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م). ميزان الاعتدال (المجلد ١). (علي محمد البجاوي، المحرر) بيروت-لبنان: دار المعرفة.
- ٣٣- صلاح الدين أبو سعيد العلائي. (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). المختلطين (المجلد ١). (رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ٣٤- عبد الجبار سعيد. (١٤٢٦هـ). اختلاط الرواة الثقات. (١، المحرر) مكتبة الرشد.
- ٣٥- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (بلا تاريخ). تدريب للراوي. (أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، المحرر) دار طيبة.
- ٣٦- عبد الرحمن بين ابراهيم الخميسي. (بلا تاريخ). معجم علوم الحديث النبوي.
- ٣٧- عبد الهادي الفضلي. (١٤١٦هـ). أصول الحديث (المجلد ٢). مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر.

- ٣٨- عثمان بن عبد الرحمن ابو عمرو تقي الدين ابن الصلاح. (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
مقدمة ابن صلاح. (نور الدين عتر، المحرر) بيروت-لبنان: دار الفكر.
- ٣٩- علي الخاقاني. (١٤٠٤ هـ). رجال الخاقاني (المجلد الثانية). (محمد صادق بحر العلوم، المحرر) مكتب الاعلام الاسلامي.
- ٤٠- علي بن قربان علي بن القاسم الطهراني الكني. (١٤٢١هـ). توضيح المقال في علم الرجال. (محمد حسين مولوي، المحرر) قم-إيران: مؤسسة العلمي، طلاقة دار الحديث.
- ٤١- علي جعفر محمد الرماحي. (٢٠٢٠ م). أسس تقييم الرواة في علم الرجال (دراسة في الاسس المنهجية بين مدرستي الكوفة وقم (المجلد ١). النجف الاشرف-العراق: مطبعة الثقليين.
- ٤٢- علي كمال. (١٩٨٨). النفس انفعالاتها وأمراضها وعلاجها (المجلد ٤). واسط.
- ٤٣- فخر الدين بن محمد علي الطريحي. (١٣٨٦ هـ). مجمع البحرين (المجلد ١). (احمد حسين، المحرر) النجف: الآداب.
- ٤٤- ماهر ياسين الفحل. (١٤٣١هـ). الجامع في العلل والفوائد (المجلد ١). السعودية: دار ابن الجوزي.
- ٤٥- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م). القاموس المحيط (المجلد الثامنة). (مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، المحرر) بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٤٦- محسن الأعرجي الكاظمي الأعرجي. (١٤١٥ هـ). عدة الرجال (المجلد ١). (مؤسسة الهداية لإحياء التراث، المحرر) اسماعيليان.
- ٤٧- محمد ابن مكرم ابن منظور. (١٤١٤ هـ). لسان العرب (المجلد الثالثة). بيروت: دار صادر.

٤٨- محمد باقر ملكيان. (بلا تاريخ). الغلوفي في مصطلح الملل والنحل والرجال (المجلد ١). قم-إيران: اديب الفقه الجواهري.

٤٩- محمد بن اسماعيل المازندراني. (١٤١٦ هـ). منتهى المقال في أحوال الرجال (المجلد ١). مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، المحرر) قم-إيران.

٥٠- محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد علي بن جعفر التستري. (بلا تاريخ). قاموس الرجال (المجلد ١). مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) قم-إيران: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

٥١- محمد جعفر ابن محمد طاهر الخرساني الكرباسي. (١٣٨٢ هـ). إكليل المنهج في تحقيق المطلب. (جعفر الحسيني الاشكوري، المحرر) قم-إيران: دار الحديث.

٥٢- محمد جعفر شرايعتمدار الإسترآبادي. (٢٠٢٠). لب اللباب في علم الرجال (المجلد ١). (محمد باقر ملكيان، المحرر) دار زين العابدين.

٥٣- محمد رضا جديدي نزاد. (١٣٨٠ هـ). معجم مصطلحات الرجال والدراية (المجلد ٢). (محمد كاظم رحمان ستايش، المحرر) قم: دار الحديث.

٥٤- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. (١٩٨٠). تاج العروس من جواهر القاموس. (عبد العليم الطحاوي، المحرر) الكويت: مطبعة الحكومة.

٥٥- محمد مهدي الطبطبائي بحر العلوم. (بلا تاريخ). رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية (المجلد ١). (محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، المحرر) طهران: مكتبة الصادق، مطبعة أفتاب.

٥٦- مهدي الكورجي الشيرازي. (١٤٢٤ هـ). الفوائد الرجالية. (كاظم محمد رحمان ستايش، المحرر) قم-إيران: مؤسسة علم دار الحديث.

٥٧- نور الدين عتر. (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م). منهج النقد في علوم الحديث (المجلد ٣). دمشق-سوريا: دار الفكر.

٥٨- يوسف مراد. (١٩٥٤). مبادئ علم النفس العام (المجلد ٢). مصر: دار المعارف.

